الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (١٢)
السبت (٩/ايلول/٢٠٢٣) م

م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٨٢) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٣:٣٥) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثانية عشر، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة اولاً: التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس اللجنة ممارسة مهامهم، في قانون هيأة النزاهة حضرتك عدلت الصياغة في قانون هيأة النزاهة والكسب الغير مشروع يؤخذ.

أطلب من المجلس التصويت على المادة (١) تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

القانون النافذ الذي هو رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠ بالمادة (١) الآن يطلبون تعديلها (على دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي يرأسها مدير عام فما فوق بالاستثناء وزارة الدفاع والجهاز المخابرات التأمين لدى شركات التأمين المملوكة للدولة التي تسمى في ما بعد المؤمن عن حوادث الاختلاس وعن الاضرار التي تقع على أموالها التي تنتج عن أعمال موظفين أثناء مماستهم مهام وظائفهم بوثيقة واحدة يصدرها المؤمن والوزير المختص

ولرئيس الجهة الغير المرتبطة بغير وزارة الموافقة على عدم أجراء التأمين اذا ما توافرت لديه القناعة بعدم وجود حاجة لذلك على أن يتم ذلك يتم تجديد هذه الموافقة سنوياً)، الآن النص النافذ من مدير عام فما فوق اذا يوجد أشكال من حيث المبدأ أنتم كلجنة مالية تقدمون مقترح بحذف المادة (١) أصلاً من أصل القانون، هذا رأي اللجنة المالية، قانون وصل من الحكومة سنة ٢٠١٩ وطلبت تشريعه، في القانون الاصل المادة (٥) (ب) تنص المحكوم غير مشمول بالتأمين يعني القانون الاصل أكثر انضباط من التعديل، نعم غير مشمول يعني المحكوم بالاختلاس.

بناءً على طلب اللجنة المالية كونها مشاركة مع اللجنة القانونية وأيضاً طلب من اللجنة القانونية بتأجيل القانون،

أطلب من المجلس التأجيل على تصويت هذه الفقرة.

(تم التصويت بالموافقة).

تم تأجيل الفقرة ثانياً بطلب من اللجنة القانونية واللجنة المالية.

***الفقرة ثالثاً: القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من اضرار التبغ .(لجنة الصحة والبيئة).**

- النائب شريف سليمان علي (نقطة نظام):-

حول المادة (١٤) من الدستور العراقي، والتي تنص العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين أو القومية أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، السيد الرئيس الذي يحصل اليوم من حيث عدم منح ودفع المستحقات المالية إلى إقليم كردستان كما هو مقر في الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ والسنوات الأثنين التي تليها، هو منافي للدستور ولهذه المادة تحيداً والقانون اجحافً وظلماً بحق أبناءه وتهميشاً لهم لذلك نطالب سيادتكم والبرلمان العراقي بالتدخل وحث الحكومة والوزارات المعنية بالالتزام ببنود الموازنة التي أقرت والتي تم التصويت عليها تحت قبة البرلمان العراقي بأسناد ممثلين الشعب العراقي، ودفع مستحقات المالية كما أقرت دون المماطلة به ورفع الغبن والظلم الذي ألحق بأبناء الشعب العراقي خاصة إقليم كردستان الموظفين الذين يعنون شتى أنواع المعاناة بسبب عدم دفع مستحقاتهم ورواتبهم ولأشهر عديد هذا الامر يتطلب من البرلمان العراقي التدخل بأسرع وقت كان.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة النواب، نرحب بزميلنا السابق والنائب السابق دكتور جمال ممثل عن رئاسة الجمهورية في مجلس النواب وباشر اعماله هذا اليوم نتمنى له التوفيق.

- النائبة فيان صبري عبد الخالق:-

السيد رئيس مجلس النواب المحترم والسيد نائب رئيس مجلس النواب المحترم السادة والسيدات النواب المحترمون، نحن في كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني كنا وما زلنا داعمين الحقوق الدستورية لكافة العراقيين وفي محافظة كركوك مدينة التعايش والتأخي ومع أتلاف ادارة الدولة والمنهاج الوزاري الذي صوت عليه مجلس النواب العراقي ومع كل القرارات التي تناغم البرنامج الحكومي الذي تبنته الحكومة الاتحادية، ومع ذلك حقيقةً ما حدث في محافظة كركوك في الايام الاخيرة الماضية من عرقلة لتنفيذ قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء بتسليم مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني ومن استشهاد عدد من الشبان الكرد وأصابه عدد أخر منهم الحقيقة هذا مدعاة للقلق والاستغراب لكون هناك ازدواجية بالتعامل مع المكونات في محافظة كركوك ومن ما يستدعي تدخل مجلس النواب العراقي، من خلال تشكيل لجنة تقصي الحقائق للمحافظة على تحقيق السلم الامني وبهذا الشأن، وكما نطالب أيضاً من هذا المنبر بتعويض ذوي الشهداء والمصابين مادياً من أحداث ونؤكد على ارجاع الثقة إلى مواطني محافظة كركوك من خلال التعامل بمساوات بين أبناءها وحقوقهم الدستورية وكذلك تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور العراقي والالتزام بالاتفاقات السياسية، كما من هذا المنبر أطالب من مجلس النواب العراقي ومن كل الكتل النيابية المحترمة أن تهيء الارضية المناسبة للحوار والتفاهم والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وكما كانت في فقرات المنهاج الوزاري وأيضاً كما كانت في موضوع الاتفاقات السياسية والتي صوت عليها مجلس النواب العراقي، طبعاً نحن صوتنا في مجلس النواب العراقي على موازنة لمدة شهرين جلسة عليها اللجنة المالية في هذه الموازنة كانت هناك صياغة وكانت هناك جداول وكانت هناك معايير واليوم نرى أن الحكومة الاتحادية تستخدم سياسة القرض والتي هي ليست موجودة في داخل الموازنة، يجب على مجلس النواب العراقي أن يدافع عن هذه الموازنة التي صوت عليها والتي أيضاً عمل عليها مدة شهرين، حقيقةً سياسة تجويع أحد المكونات من الشعب العراقي يجب أن تكون مرفوضة من قبل كل الكتل السياسية ونطالب من هذا المنبر من الحكومة الاتحادية على أن تراجع قرارها وعلى أن تنفذ بنود الموازنة والصيغ والجداول الموجود في داخل الموازنة دون تمييز.

- النائبة ديلان غفور صالح:-

الصراحة يعلم الجميع أن محافظة كركوك شهدت مظاهرات خلال الاسبوع الماضي وإنما حصل في كركوك ليس حالة عفوية وإنما هي ليست وليدة هذه اللحظة بل هي تراكمات سنين من التهميش والتمييز والاقصاء التي تمارس بحق المكون الكردي، في كل مفاصل الدولة السيد الرئيس مفاصل أمنية وفي مفاصل خدمية وفي مفاصل إدارية هناك تهميش وتمييز بدأت الاعتصامات وتم غلق طريق لمدة (٦) أيام طريق رئيسي بين كركوك وأربيل.

- النائبة ديلان غفور صالح:-

السيد الرئيس المنطقة مشحونة هي كلها من المكون الكردي ولا يوجد فيه هناك هتافات وشعارات ونحن لم نكون مستغربين أن نصل إلى هذه النتيجة ويسقط ضحايا ويسقط شهداء وجرحى، السيد الرئيس نطالب بتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة ملابسات الحادث وقتل المتظاهرين وهناك تقرير طبية تثبت أن هناك فعلاً تمييز بأن المتظاهر الكردي تعرض إلى التعذيب، وهذا لم يحصل للمكونات الاخرى أرجو منكم تشكل هذه اللجنة وأن يكون هناك تدقيق جميع التقارير الطبية وتعرض التقارير بعد ذلك مجلس النواب يكون الموضوع واضح أمام الجميع.

- النائب هه ريم كمال خورشيد:-

كما يعلم الجميع الحادثة في محافظة كركوك الاسبوع الماضي حادث مؤسف وسقط عدد من الشهداء والجرحى من المواطنين المدنيين في يد القوات الامنية حيث بدأت تلك الاحداث بقطع الطريق الرابط بين مدينة اربيل وكركوك من ما وَلَد سقوط وانتحار في الشارع الكردي وكان التعامل القوات الامنية مع المتظاهرين والتعاطي مع ردود الافعال غير صحيحة وقاسي جداً، وأود أن أبين للجميع كركوك عراق مصغر وحماية أمنها واستقرارها والحافظ على النسيج الاجتماعي يكمن بتطبيق العدالة والافعال الجيدة والوقوف على مسافة واحدة لجميع المكونات المدينة وهذا وقدمت القوات سابقاً تضحيات كبيرة من أجل الحفاظ على المدينة أثناء المواجهة مع داعش والمعارك مع الارهاب وحصلت القوات البيشمركة على حصة الاسد من تلك التضحيات وبسبب موقفها من أجل الدفاع عن كركوك على عاتق القوات البيشمركة، وهنا بعض النقاط التي أريد أن اوضحها للجميع.

أولاً: أن وضع مدينة كركوك وطبيعة نسيجها الاجتماعي لا يسمح له للعسكرة ونطالب الحكومة والقائد القوات المسلحة سحب القوات العسكرية إلى مقراتها السابقة والمدينة أمنة هذا الوقت.

ثانياً: نطالب الحكومة اعتباراً الضحايا شهداء ويتم تعويضهم والجرحى.

ثالثاً: نطالب بتشكيل لجنة تقصي الحقائق لمحاسبة المقصرين والذين تسببوا بإراقة الدماء المواطنين، هناك موضوع أخر يتعلق بالرواتب ومستحقات إقليم كردستان موازنة الاقليم وصرف الرواتب موظفين بصورة خاصة، وكما جاء في الموازنة العامة الاتحادية هي من أولويات الامور وأننا على يقين تام متفقين على لا يوجد خلافات سياسية أو عرقلة في صرف الرواتب من زاخو إلى البصرة لكن نرى اليوم هو حرمان موظفين إقليم كردستان من رواتبهم ومستحقات المالية التي مضى عليهم أكثر من شهرين، ونطالب السيد الرئيس مجلس الوزراء بصرف رواتب إقليم كردستان وأبعاد رواتب الاقليم عن الخلافات السياسية والادارية، نطالب السيد رئيس مجلس الوزراء بأبعاد ملف رواتب الموظفين عن الاختلافات السياسية والإدارية، ونقترح ائتلاف فريقين مفاوضات فريق من الحكومة الاتحادية وفريق من حكومة الإقليم تحت قبة البرلمان أو ائتلافهم في اللجنة المالية لكي يكون الجميع على علم ودراية من هذا الأمر.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

جميعنا نعلم ولا أريد أن أضيف أي كلمة إضافة الى كلمات السيدات والسادة بخصوص كركوك لكن جميعنا نعلم أن المزيج الموجود بين القوميات في كركوك لا تسمح بهكذا نوع من العمليات التي جرت في الأيام الماضية، والمواطن الكركوكي بدون استثناء بكردها وعربها وتركمانها والكلدان والأشوريين الذي ين منذ سنين يعيشون في كركوك أصبح لديهم وعي بأن النعرات القومية الموجودة في كركوك والأحزاب الذين يعيشون على النعرات القومية أصبحوا لا يعطون أي استفادة إلأى المواطن الكردي لا من الناحية الخدمية ولا من الناحية الاقتصادية ولا العسكرية بصراحة، نحن على الأقل كحراك الجيل الجديد ولدينا إيمان كامل بأن الجيل الحالي الموجود من المواطن الكركوكي أصبح لديه وعي بأن الأحزاب الذين يعيشون على النعرات القومية بدأت أصواتهم منخفضة والأصوات التي تعلوا في كركوك هي أصوات التعايش السلمي بين القوميات، ونحن نعلم بأن كانت هناك نية جدية في قانون الانتخابات أن يكون هناك استثناء لكركوك لعدم إجراء الانتخابات في المحافظة لكن أصررنا أن لا يكون هناك استثناء لأن نحن نصر بأن انتخابات مجالس المحافظات سوف يكون حل فاصل لجميع الصراعات، لذا نطلب من الكتل السياسية عدم دفع الجهات التي يعيشون على النعرات القومية ونركز على إجراء الانتخابات لكي نعلم أن كركوك تحتاج الى انتخابات لكي يدوم الاستقرار في هذه المدينة.

- النائب موفق حسين قادر كريم:-

مداخلتي بخصوص حقوق الموظفين وقوت المواطنين في إقليم كردستان، كما هو معلوم لدى جنابك وجميع الأخوة والأخوات أعضاء مجلس النواب، أن مواطنين إقليم كردستان ليسوا طرفاً في الصراعات السياسية بين القوى السياسية والأحزاب الحاكمة سواءً كانت في حكومة إقليم كردستان أو في الحكومة المركزية، لكن مع الأسف أصبحوا ضحية لهذه الصراعات حيث يعانون من مشاكل اقتصادية كبيرة، بحيث أن الموظفين في الإقليم لم يستلموا رواتبهم في الشهريين الماضيين أي الشهر السابع والثامن ونحن ندخل الشهر التاسع، جميعنا نتذكر عندما سقطت مدينة الموصل في يد عصابات داعش الإرهابية كانت الحكومة المركزية ترسل الرواتب الى الموظفين في مدينة الموصل، وكانت هذه من المواقف المهمة للحكومة، لكن الآن الموظفين في الإقليم ورغم أن داعش لم يكن يرسل الموارد النفطية وغير النفطية الى الحكومة المركزية، لكن الآن الحكومة المركزية تعاقب أهالي والمواطنين في إقليم كردستان لأن الحكومة في الإقليم لا تلتزم ببعض القرارات، جميعنا نعلم جيداً أن الأحزاب الحاكمة في الإقليم مع الأحزاب التي تتظاهر أن هناك مشاكل بينهما هم مشاركين في إدارة الدولة وفي الحكومة ولديهم وزارات، إذا كانت هناك أي مشاكل حقيقية فيجب أن تكون العقوبات على أعلى المستويات وليس على المواطن أن يدفع ضريبة هذه الخلافات السياسية، لذا أطالب من المجلس الموقر باتخاذ الإجراءات اللازمة والضغط على الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لحل هذه المشكلة وإرسال المستحقات المالية للموظفين في موعدها المحدد في كل شهر.

- النائب مثنى امين نادر حسين:-

أؤكد على ما تفضل به أخواني وأخواتي على قضية الفصل بين الرزق والقوت والحقوق الأساسية للمواطنين وبين المواقف والمناكفات السياسية بين الحكومتين، نحن نشعر بالحقيقة كأعضاء مجلس نواب بالحرج والضيق والعجز، ونشعر لمواطنينا ايضاً بالظلم والتهميش والتمييز لأنه من المفترض أن الذين يخدمون الدولة العراقية في جميع العراق تكون حقوقهم متساوية، وبالتالي هذه الحقوق يجب أن تكون مضمونه ومكفولة بالتساوي بين جميع المواطنين بناءً على أساسيات المفاهيم الحقوقية وبناءً على الدستور، تصورا أخواني النواب من جميع المحافظات أن موظفيكم ثلاثة أشهر لا يستلمون رواتب ماذا ستكون حال عوائلهم؟ هل هذا الأمر يعتبر مقبولاً بالنسبة لكم؟ أن صمت مجلس النواب عن هذه الحالة بالحقيقة أمراً معيب ولا يجب أن يستمر، يجب أن يستضيف مجلس النواب ممثلي الحكومتين لحل هذه المشكلة، منذ (٢٥) من شهر مارس الشريان الحياتي الاقتصادي الأساسي للتمويل في إقليم كردستان قد توقف في قرار التحكيم الدولي في باريس، فالإقليم منذ ذلك التاريخ فقد مصدر التمويل الرئيسي ومع ذلك لم يتم تعويض هذا الفقد بأي تمويل يكون مكافأً لحجم المسؤوليات التي تقع على الحكومة في الإقليم، ومع ذلك نحن نعاني ليس فقط الموظفين وإنما جميع من يستلم راتب من الدولة في إقليم كردستان من ضحايا العدالة الانتقالية كالشهداء والسجناء السياسيين وغيرهم، وبالتالي ومع توقف هذه المستحقات للموظفين والأصحاب الرواتب الأخرى تعطلت الحياة الاقتصادية بشكل واضح في الإقليم، الحكومة الاتحادية تعلم جيداً كيف تحل هذه الإشكالية باحترام القانون واحترام قانون الموازنة أولاً وباحترام نصوص الدستور التي تنص على التساوي، نحن في هذا الصدد ندعوا الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومة الإقليم بالبت بشكل نهائي في الدرجات الوظيفية بتفاصيلها والاستحقاقات التي تتطلبها تلك الدرجات الوظيفية وإبعاد ذلك الأمر عن أي مناكفات سياسية بين الحكومتين.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

في البدء أطلب من المجلس الوقوف دقيقة صمت وقراءة صورة الفاتحة لأرواح شهداء كركوك، أوجب الدستور بموجب أحكام المادة (٣٠/ اولاً) على أن تكفل الدولة للفرد حياة العيش الكريمة، أن الدولة التي من مهامها توفير العيش الكريم والحياة الكريمة للفرد فهي تعاقب الموظفين في إقليم كردستان بعدم صرف رواتبهم لأكثر من ثلاثة أشهر، واليوم تقوم الحكومة بحلول ترقيعية بصرف نصف رواتب الموظفين أليس هؤلاء مواطنين عراقيين؟ إذا كان الجواب نعم فأين حقوقهم؟ أين دور ممثلي الشعب في هذه القاعة؟ ألم نؤدي اليمين للدفاع عن العراق وشعبه؟ هاهو اليوم شعب إقليم كردستان يحرم من حقوقه، بينما كنا نسمع الكثير من الأصوات التي تطالب وتهاجم إقليم كردستان بعدم تعاونه مع الحكومة الاتحادية رغم ذلك أن إقليم كردستان إلتزم باتفاقية ضمن قانون الموازنة المصوت عليها داخل هذه القبة، أطلب من المجلس الموقر اتخاذ كافة الإجراءات الدستورية التي تضمن حق أبناء شعبنا في إقليم كردستان ومفاتحة الحكومة لغرض صرف الرواتب لهم وفي حال عدم صرف الرواتب من قبل الحكومة الاتحادية سوف نتخذ كافة السبل القانونية لغرض الدفاع عن أبناء شعبنا في إقليم كردستان.

- النائب حنان سعيد محسن علوان الفتلاوي:-

نحن مسؤولين عن شعب العراق من شماله الى جنوبه وبالتالي نرفض أي ظلم بحق أي مكون من مكونات الشعب العراقي، نتعاطف مع شعبنا في إقليم كردستان لأن معاناته طالت ومن هذا المنبر أدعوا حكومة إقليم كردستان الى تسليم إيرادات الإقليم من الضرائب والرسوم والكمارك ولو كان

هناك نفط، حتى تتمكن حكومة من تحويل حصة إقليم كردستان من الموازنة، زملائي السادة النواب اضغطوا على حكومة الإقليم أن تسدد ما بذمتها غداً وبعد غد حكومة المركز سترسل الأموال لإقليم كردستان، بالتالي معالجة الخلل يأتي من ضغطكم على حكومة الإقليم حتى تسدد ما بذمتها من أموال حتى تتمكن الحكومة الاتحادية من تنفيذ قانون الموازنة وتحويل الأموال الى كردستان حتى حالها حال باقي المحافظات، جميع المحافظات تسدد ما بذمتها وبالتالي تستلم ما لها، من يسدد ما بذمته يستلم ما له من حقوق ومن لا يسدد لا يستلم هذا نص قانون الموازنة، بالتالي نحن نتحدث عن المركز وكأن المركز هو المقصر، أخواني اضغطوا على حكومة الإقليم حتى تسدد الذي بذمتها حتى ترفع معاناة شعبنا في إقليم كردستان (وكان الله يحب المحسنين).

- النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري:-

أنا أعتقد من يطالب من النواب أي الأخوة الكرد بالرواتب له حق ولكن بعد تسديد حصة النفط من الإقليم، أنا أتكلم عن الفترة التي حصلت في كركوك هل من المنطق أن يبدل مقر يمثل هيبة الدولة بمقر لحزب معين؟ المؤسسة العسكرية تمثل هيبة الدولة ولكن رغم ما حصل من فترة في كركوك فأن عقلاء القوم احتكموا الى القانون وقدموا الى المحكمة الاتحادية وكانت كلمة الفصل من المحكمة الاتحادية ويجب على الجميع احترام قرارات المحكمة الاتحادية التي تمثل البلد وتمثل العراق، وعليه فأن العرب والتركمان لم يتظاهروا إلا لما كان من تاريخ هم يعرفوه.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

حقيقة أشد على ما قالته السيدة الدكتورة حنان الفتلاوي وجميع أخواننا وأخواتنا نواب إقليم كردستان فيما يتعلق بمواطنينا وشعبنا في كردستان فيما يتعلق في موضوع الرواتب، ومن هذا المنطلق قامت اللجنة المالية وبعد سجال التصريحات ما بين حكومة تصريف الأعمال في الإقليم والمنشور على منصة تويتر للسيد رئيس حكومة تصريف الأعمال الذي دعا بها العراق وكذلك جواب الحكومة، ذهب اللجنة المالية هذا اليوم الى إستضافة معالي وزير المالية للاستفهام على هذا الموضوع لأننا نريد أن نرى حقيقة الموضوع أين هو؟ هل هو الإشكال في الحكومة الاتحادية؟ أم الإشكال في حكومة تصريف الأعمال في الإقليم؟ أم أين؟ وقبل قليل انتهى الاجتماع سيدي الرئيس ونجدد فيه حقيقة حق مواطنينا في كل مكان في العراق باستحقاق الراتب وهو ليس مِنة وإنما وظيفة وعمل، عندما ذهب مجلس النواب الموقر وأعضاء اللجنة المالية ولأكثر من شهرين على إقرار قانون الموازنة وصدور تعليمات كانت هناك مواد تتعلق بإقليم كردستان، كان على حكومة إقليم كردستان تطبيقها وفق القانون والتعليمات، وما أطلعنا عليه اليوم من السيدة وزير المالية هو عدم تطبيق الكثير من هذه الفقرات والأموال التي تطلق للإقليم هي بطريقة الصرف وليس بطريقة الكتلة الواحدة، بما معناه أنه نحن كدولة عراقية تأتينا واردات شهرية هذه الواردات يتم صرفها وفقاً لجداول قانون الموازنة، لغاية هذه اللحظة التي نتكلم بها جميع الواردات التي دخلت للحكومة العراقية هي (٦٠) تريليون دينار فتوجد حصة لإقليم كردستان هذه الحصة وفقاً لمنطق قانون الموازنة والتعليمات المفترض أن الإقليم ايضاً عليه التزامات تسليم بالحساب البنكي الذي أقرناه في مجلس النواب والذي لغاية هذه اللحظة ترفض حكومة الإقليم فتح هذا حساب البنكي، مع هذا قامت الحكومة الاتحادية بتعزيز مبلغ (٥٩٨) مليار وثم قامت بقرار مجلس الوزراء رغم ما عليه من مخالفات قانونية بالسماح لوزارة المالية عن طريق مصارفها بتوقيع اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان بإطلاق مبلغ (٥٠٠) إضافة إلى مبلغ (٥٠٠) ومبلغ (٥٠٠) مليار، أي تريليون ونصف حتى يصل المبلغ بالمجمل مع الأموال الموجودة في الإقليم التي تقدر أكثر من (٧) تريليون و (٦٠٠) مليون يصل الى مبلغ الرواتب بالكامل الى نهاية السنة، من منطلق أنساني وليس من منطلق تطبيق القانون وهو مخالفة قانونية، وإذا أراد أي شخص من أخواننا وأبنائنا من أعضاء مجلس النواب الطعن في المحكمة الاتحادية سيتم الطعن بهذا القانون وهو مخالفة قانونية، ولكن انطلاقاً من المبدأ الإنساني وعدم وضع أخواننا في إقليم كردستان من الموظفين وغير الموظفين الذي يستلمون رواتب في موضوع المساجلة الذي يحدث فالحكومة الاتحادية وفق ما قالته السيدة وزير المالية الاتحادية اليوم هي أدت ما عليها وأكثر بل خالفت القانون ومن الممكن أن تتحمل مسؤولية مخالفتها للقانون، لذلك سيدي الرئيس ومن أجل أن نقف على الموضوع بتفاصيله هذا الموضوع يتعلق بحياة مواطنين في إقليم كردستان ثلاثة أشهر ولم يستلموا رواتب وكذلك أمور قد تصل الى مشاحنات نريد أن ننهيها ونصل الى حقيقة أن يدار البلد بطريقة مريحة، أبناء كردستان هم أبنائنا وندافع عنهم قبل أن يدافعوا عنهم نواب كردستان، أطالب من السيد الرئيس إستضافة وزير المالية الاتحادي، وزير النفط الاتحادي، رئيس ديوان الرقابة المالية ورئيس حكومة إقليم كردستان لوضع الموضوع أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب وبشكل علني والوقوف على من هو المقصر ووجهة النظر القانونية حتى نضع حد باعتبارنا اليوم السلطة الرقابية العليا لجميع العراق، وإلا غير هذا سيبقى سين يقول أنا المحق وصاد يقول أنا المحق والمتأذي الوحيد هو الشعب وهو ما لا نرضاه، عشنا (١٣) سنة في زمن النظام السابق كانت الحكومة هي من تبني القصور والشعب يعاني من الجوع.

- النائب مهيمن علي حسين الحمداني:-

نحن ممثلي المكون العربي في كركوك، حرصنا منذ اللحظة الأولى على عدم زعزعة الأمن والاستقرار في كركوك ومعظم المتظاهرين أمام المقر المتقدم الذي هو يمثل هيبة الجيش العراقي ويمثل هيبة القوات المسلحة جميع المعتصمين اغلبهم أناس سلميين، أنا اسأل من الذي احرق سيارات المتظاهرين؟ (٩) سيارات ومثبتة في محاضر الشرطة من الذي أقدم على حرقها؟ المتظاهرين الكرد وهذا أثبتته اللجنة التحقيقية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم أفهم ماذا؟ الذي حرقها من؟

- النائب مهيمن علي حسين ابراهيم الحمداني:-

(٩) سيارات نعم يعلم بها النائب الثاني أقدموا على حرقها متظاهرين أكراد وهم أناس عزل، اليوم ما حصل في كركوك مدعاة للقلق، نحن نقول الآتي ورأينا وأوصلنا رسالة الى سيادتك، اليوم ملف المقر المتقدم يمثل معضلة كبيرة لمكونات كركوك نحن رأينا أن نذهب الى القضاء والقضاء يحكم بما يراه مناسب وفق الأوراق التي تثبت عائدية هذا المقر، لكن عندما يطالبوا بلجنة تقصي الحقائق اعلموني من الذي هدم (١٥٧) قرية ؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أخذتم مداخلاتكم كاملة كما يحق للجميع أن يأخذوا مداخلاتهم.

السيدات السادة النواب، أرجو أن نلتزم بالهدوء داخل الجلسة، الأمر الآخر يوجد حدث وقع في محافظة عزيزة على جميع العراقيين وهي محافظة عراقية يتطلب تشكيل لجنة من المجلس للوقوف على الحوادث التي جرت ويعرض تقريرها على المجلس اللجنة هي اللجنة المختصة لجنة الأمن والدفاع، لجنة الأمن والدفاع تذهب الى محافظة كركوك وتعرض تقريرها على المجلس، فيما يتعلق بالجانب المالي أطلب من اللجنة المالية استضافة وزيري المالية في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وايضاً تعرضون تقريركم على المجلس فيما يتعلق بحجم الإيرادات وحجم الالتزامات وحجم الإنفاق في قانون الموازنة، أريد تقرير كامل، لا أريد تفاصيل أريد لاحقاً أن تقدموها في تقارير في الجلسات القادمة، التقرير يوزع على السيدات والسادة النواب كلجنة المالية.

- النائب مثنى عبد الصمد محمد السامرائي:-

اليوم أثناء إستضافة السيدة وزير المالية تكلمت عن وجود لجنة بأمر من رئاسة الوزراء هذه اللجنة هي المعنية، أي هي ليست طرف على تحديد المبالغ الموجودة أو الصرف أو آلية الأشياء، فأتمنى إذا تشكل لجنة ليس قضية فقط إستضافة وزير مالية الإقليم أو وزير المالية الاتحادي، هذه اللجنة هي المعنية بهذه الفقرات.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لدينا تفصيل لهذه اللجنة؟ لدينا أولياتها في اللجنة المالية؟

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

أتمنى أن استرعي انتباه أخواني السيدات والسادة النواب، لا أضيف عن ما قاله النواب في اللجنة المالية ولكن باختصار سيادة الرئيس قبل إقرار الموازنة الصرف يكون بنظام (١٢/١) حسب المادة (١٣) من قانون الإدارة المالية، استحقاقات الإقليم كانت (٢) تريليون و(٥٩٤) مليار لغاية ٢٠٢٣/٦/٣١، في حين بعد ما أقرت الموازنة عملت وزارة المالية على تصفية الحسابات مع حكومة الإقليم، الإيرادات المتحققة لدى الإقليم (٣) تريليون و(٢٠٩) مليار إيرادات نفطية لمدة ثلاثة أشهر، لغاية ٢٠٢٣/٦/٣١ بإيقاف التجهيز لمدة ثلاثة أشهر.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

منذ ١/١ لغاية ٦/٣١؟

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

لغاية ٦/٣١ لأنه توجد ثلاثة اشهر متوقفة إيرادات غير نفطية تريليون و (٩٥٤) مليار، قروض قدمتها الحكومة بقرار مجلس الوزراء تريليون و(٦٠٠) مليار بأربعة دفعات على (٤٠٠) مليار قروض (٣١٨) من (TBI) (٤٠٠) مليار بتاريخ ٦/٢، المجمل الكلي الذي تم صرفه الى حكومة الإقليم (٨) تريليون و (٢٠٠) مليار، واستحقاقهم الحقيقي (٢) تريلون و(٥٩٤) مليار.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف أثنان ترليون استحقاق.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

الـ واحد على ١٢.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لا قانون الموازنة كم لديهم؟

أنا أرغب ان أوضح لك حتى لا يكون هنالك سوء فهم لدى المتلقي، بموجب قانون الموازنة أعتقد الرقم (١٦) تمام، عندما آتي الآن أقول نحن صرفنا له (٨) واستحقاقه (٢) وكأنه الحكومة المركزية أعطته (٦) ترليون زيادة، الآن بالحديث الذي تحدث فيه السيد النائب يقول استحقاقه (٢) ترليون ونحن معطيه (٨)، هذا الرقم حتى يتوضح للمتلقي (للمواطن) استحقاقه في قانون الموازنة (١٦).

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

التخصيص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

التخصيص تمام، كم واصله؟

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

وصل له (٨و٢٠٠).

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كيف وصله (٨) و ٢٠٠ من ١٦، تمام ليوضحها.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

ثلاثة ترليون ومائتان ايرادات نفطية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ثلاث أشهر ايرادات نفطية من النفط المصدر من اقليم كردستان.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

ثلاثة ترليون ومائتان ايرادات نفطية، واحد ترليون و (٩٠٠) ايرادات غير نفطية، واحد ترليون و (٦٠٠) قروض من قرار مجلس الوزراء اربع دفعات على (٤٠٠) مليار، (٣١٨) مليار قروض من الـ (تي بي آي)، (٤٠٠) مليار بتاريخ ٦/٢، هذه جميعها مبالغ في ذمة الاقليم، يفترض الآن وزارة المالية من بعد ما تحسب على الموازنة الجديدة والمصروف الفعلي الآن، الموازنات الشهرية التي قدمتها حكومة الاقليم غير صحيحة، فبالتالي هنالك مشكلة حقيقية الآن لدى حسابات الاقليم في تقديم بياناتها الرسمية وبالتالي هنالك الآن المثبت في وزارة المالية (٥) ترليون و (١٠٠) مليار في ذمة الاقليم لم تسوى الى حد الآن الى حد هذه اللحظة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه سابقة؟

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

الى حد هذا التاريخ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تمام هذه للسنوات السابقة.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

لا، هذه للـ ٢٠٢٣، الـ ٢٠٢٣ فقط.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

دخلنا تفصيل، السيد النائب الآن واضحة هذه الارقام واضحة، حتى تمارسوا دوركم كلجنة مالية وتعلموا المجلس أنتم الذراع التشريعي للمجلس بما يتعلق بالجانب المالي، اللجنة المالية خلال هذا الاسبوع تستضيفون وزير المالية الاتحادي وتستضيفون وزير مالية الاقليم للوقوف على هذه الارقام بما يتعلق بالإيرادات النفطية قبل أن يتوقف النفط بالإقليم بما يتعلق بالدفعات الممولة للإقليم وبما يتعلق باستحقاقات الاقليم بشكل كامل والاستحقاقات الاتحادية ويعرض تقريرها على المجلس ويناقش التقرير في المجلس بحضور الوزيرين لاحقاً بعد أن تكمل اللجنة المالية فقط حتى يحصل النقاش موضوعي يجب المجلس لديه ارقام، اللجنة المالية باشروا بعملكم، تفضلوا لجنة الصحة والبيئة بالفقرة ثالثاً.

السيدات والسادة النواب أطلب من المجلس الوقوف لقراءة سورة الفاتحة على أرواح الشهداء في محافظة كركوك.

(تقرأ سورة الفاتحة وقوفاً).

- النائب ارشد رشاد فتح الله عبد الرزاق الصالحي:-

سيدي الرئيس أكيد قضية كركوك حساسة لكل العراقيين وليس فقط لمكوناتها، التظاهر والاعتصام حق طبيعي لكل مكونات الشعب لكن تنظيم التظاهرة والاعتصام ينبغي أن لا تكون بمصادمة مع القوات الامنية باعتبار أن القوات الامنية تأتي للحفاظ على أي اعتصام أو أي تظاهر تحصل في المحافظة، نحن كممثلين كركوك اجتمعنا مع السيد رئيس الوزراء وطلب منا السيد رئيس الوزراء الاحتكام الى العقل والى الحوار الهادئ حتى نستطيع أن نتخلص من هذه الازمة، بالنسبة لمقر الحزب الديمقراطي الكردستاني سيدي الرئيس نحن من أول يوم وقبل أن تصل القرار الى المحكمة الاتحادية كان هنالك بيان مشترك لممثلي العرب والتركمان بأن القضية فيها خلاف ما بين الحزب وما بين ادارة المحافظة، قلنا من أول يوم ينبغي أن يحل هذا الخلاف عبر القضاء، هذا كان بياننا من أول يوم أن تحل هذه القضية عبر القضاء وما يقرره القضاء نحن حاضرين فيها، بالنسبة للجنة التحقيقية نحن نتمنى أنه اللجنة التحقيقية المشكلة من قبل رئيس الوزراء أيضاً تقرأ في مجلس النواب، إعادة النظر بقيادة العمليات المشتركة، قائد العمليات المشتركة من المكون العربي، قائد الشرطة من المكون الكردي، ينبغي أن تكون هنالك نائب قائد العمليات المشتركة في كركوك من المكون التركماني، بخصوص الاخوة الكرد نتمنى أنه لا تكون قضية كركوك قضية ترتبط مع ما يحصل من اجتماع في ائتلاف ادارة الدولة اليوم، يعني قضية الموازنة قضية، وقضية كركوك قضية اخرى، نتمنى ان لا ترتبط الواحدة مع الاخرى، وأخيراً حتى نحل الاشكالية أنا أطلب الاخوة أنه يخرج الغرباء من مناطقنا، وجود مسلحين، المعارضة الايرانية المسلحة بالإقليم و وجود مسلحين حزب العمال الكردستاني تؤثر على وضعنا، لذلك نطلب من البرلمان بضرورة اصدار تشريع بإخراج المسلحين الغرباء من اراضينا وإعادة الاستقرار الى محافظاتنا جميعاً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضلوا لجنة الصحة.

- النائبة سهام موسى حمود جبر الموسوي:-

تقرأ القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- النائب باسم خضير كاظم زياره الغرابي:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- النائب كيلان قادر علي عمر:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- النائب كريم حسين عليوي:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- النائبة ثناء جاسب كريم خضر الزجراوي :-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- النائبة محاسن خيري عليوي هادي الدليمي :-

تكمل القراءة الاولى لمشروع قانون الحماية من أضرار التبغ.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الفقرة رابعاً تقدمت لجنة الصحة بطلب لتأجيله، وأيضاً تقدموا عدد من السيدات والسادة النواب برد القانون من حيث المبدأ لذلك البرلمانية يتم إعادة عرض القانون في الجلسة القادمة لطرح موضوع رده من حيث المبدأ حين تحقق النصاب.

***الفقرة خامساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون التعديل الاول لقانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى أركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧. (اللجنة القانونية، اللجنة المالية، لجنة الهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية).**

- النائب ياسر هاشم علي عباس الحسيني :-

بسم الله الرحمن الرحيم((ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب)) صدق الله العلي العظيم.

مرت علينا قبل أيام مناسبة أربعينية الامام الحسين عليه السلام وأهل بيته واصحابه التي أحياها المؤمنون من كل الاطياف والاديان والجنسيات حيث مثلت أكبر تجمع بشري في العالم بهذه المناسبة العظيمة نتقدم بالشكر والتقدير الى كل من شارك في هذه الزيارة المباركة والى المواكب الحسينية الذين قدموا وأبدعوا بالخدمة الكريمة والى جميع الاجهزة الامنية والوزارات والهيئات الحكومية التي ساهمت وأنجحت أمن وانسيابية هكذا تجمع لم يسبق له مثيل على وجه الارض، بحمد الله تعالى بلا حوادث تذكر، فسلامٌ على الحسين وعلى أصحاب الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين ورحمة الله وبركاته

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن -

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم، موضوع تقرير ومناقشة مشروع قانون التعديل الأول لقانون حجز ومصادرة أموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى أركان.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

يقرأ تقرير ومناقشة قانون التعديل الاول لقانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

- النائبة ايمان عبد الرزاق محمد عارف:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة قانون التعديل الاول لقانون حجز ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى اركان النظام السابق رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

- النائبة عالية نصيف جاسم العبيدي:-

نؤيد ما ورد في أولاً من توسيع نطاق الشمول وليس فقط قائمة (٥٥) بل لحد الدرجة الرابعة ولكل أركان النظام بحيث يشمل كل من سجل باسمه، والسؤال هنا فيما يتعلق بنفاذية هذا القانون أي سريانه، ونحن نؤيد هذه الفقرة.

الفقرة الثانية، أؤيد مقترح اللجنة المقدم بأن يكون الاعتراض في المركز امام لجنة مركزية تشكل من مركز القضاء الأعلى وأؤيد أن دولة القانون قدمت توقيع ما يقارب خمسون توقيعاً تثبت فيه بأن يتم الطعن أمام لجنة مركزية في مجلس القضاء الأعلى.

- النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

أبدأ في الأسباب الموجبة، المفروض مادة واحد تعدل بموجب التعديل الذي تم رفعه، ونحن نتكلم عن تغيير جهة الاعتراض احالتها للقضاء وبعد ذلك توجد تفاصيل بالتعديل، فما هو الاعتراض في الباب مفتوح؟ يجب ان يحدد سقف زمني وبالنتيجة منذ عشرين سنة والان نفتح باب الاعتراض من جديد ويبقى الى ابد الأبدين يأتون هم وأحفادهم وورثتهم والمشاكل لا تنتهي، مثلما القانون السابق كان يعطي (٣٠) يوما لمن هم داخل العراق و(٦٠) يوما لمن هم خارج العراق، يحدد سقف زمني للاعتراض، فتح الطعن من جديد ما هو الحكمة فيه بعد (٢٠) سنة ولا أعرف لماذا. الاعتراض يكون بفترة زمنية محددة وأن لا يبقى مفتوحاً. وما هو مصير قرارات اللجنة السابقة؟ هل تلغى؟ يجب أن توضح هذه. وإذا ألغينا فما هو وضع اللجنة؟ وما هو المتضرر من قرار اللجنة. الموضوع غير واضح.

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

بخصوص هذا القانون، ذكر بعض السادة النواب التحفظات التي سوف أذكرها على النص الوارد، دائماً الطعن القانوني يرتبط بسقوف زمنية ولا يمكن ان يكون مفتوح والمفروض ان يحدد خلال شهر او شهرين او ثلاثة وهنا لم يذكر هذا، وإذا تقرا ثالثاً بدون تحديد سقف زمني، الموضوع الآخر المادة (٣) حذفت البند ثالثاً من أصل القانون والذي فيه تحديد مدة سنتين ويحسم الموضوع، واللجنة الأصلية لم تحسم عملها ومنذ سنوات من ٢٠١٧ والى الآن وحتى التحديد ألغي في هذا التعديل وهذا يفتح باب المساومات اين يوجد قصر للنظام السابق توجد عليه مساومات ويستمر لسنوات وهذا غير صحيح، إلغاء البند ثالثاً غير صحيح.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لدي اضافة في هذا الموضوع، في الدورة الماضية وصلنا الى نقطة مهمة جدا ألا وهي رفع الحجز عن الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن البلد بعد عام ٢٠٠٣، توجد شخصيات مشمولة بإجراءات المصادرة وحجز الاموال المنقولة والغير منقولة وهم شخصيات ساهمت ودافعت وعدد كثير منهم استشهد، قائد شرطة الانبار احمد صداك وبيت عائلته الأن مصادر وهو ملكه الوحيد في البلد وقدم أعز ما يملك، وهذا كفكرة ومبدأ عام، والذي ساهم في حفظ النظام العام والبلد وقدم، ووصلنا في الدورة السابقة الى اتفاق على هذه الفقرة وأرجو أخذها بنظر الاعتبار.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

تفضل الاخوان بالكثير من الملاحظات المهمة، لكن أؤكد على هذا الموضوع، بعد مضي عشرون سنة أن نفتح موضوع حسم وأخذت به قرارات حاسمة لدى القضاء وتم مصادقتها هل هذا الشيء ممكن؟

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أصل التعديل على ما أتذكر هو تمديد فترة الاعتراضات، من تشريع القانون لنشره بالجريدة الرسمية لمعرفة المعنيين بمدة الاعتراض كانت المدة منتهية، اكن الطلب سنة واحدة فقط.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

أول شيء أن يكون القانون مفتوح فهو خطأ، والشيء الثاني توجد قرارات اكتسبت الدرجة القطعية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الاعتراض للي لم يقدم، والذي أكتسب الدرجة القطعية أنتهى. كان الطلب لتمديد فترة تقديم الاعتراضات وليس البت فيها.

يؤخذ بنظر الاعتبار.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

مدة الاعتراض سنتين هذا كثير، في أقصى بقاع الأرض ليس هكذا.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

*** الفقرة سادساً: تقرير ومناقشة مشروع قانون التعديل الأول لقانون الأوسمة والأنواط رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢.**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن:-

يقرأ تقرير ومناقشة مشروع قانون التعديل الأول لقانون الأوسمة والأنواط رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢.

- النائب محمد جاسم الخفاجي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون التعديل الأول لقانون الأوسمة والأنواط رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢.

- النائبة أيمان عبد الرزاق محمد عارف:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون التعديل الأول لقانون الأوسمة والأنواط رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢.

- النائب احمد طه ياسين الربيعي:-

المادة (٣) ألغت المادة (٦) من القانون الأصلي وجاءت بالصيغة التالية:، السؤال هنا لماذا لا يصدر رئيس الوزراء وهو القائد العام للقوات المسلحة كون الموضوع يتعلق بأمور استثنائية وأصحاب الأوسمة والأنواط هم أصحاب انجازات كبرى وتتعلق بأمور عسكرية، القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء هو المعني لماذا يصدر التعليمات ديوان رئاسة الجمهورية؟

في الأسباب الموجبة مذكور الأوسمة تمنح للعراقيين والأجانب، هل الدول الأخرى تمنح العراقيين لكي يكون هذا الشيء متبادل؟ أم فقط العراق هو من يمنح الآخرين؟

- النائب عادل حاشوش الركابي:-

المادة (٢) من التعديل، ما هو المعيار في الأنجازات الكبرى؟ ومن الذي يحددها؟ كيف نعتبر هذا أنجز انجاز كبير وهذا لم ينجز وينقصه القليل لكي يحصل على منجز كبير، أنا أقترح على اللجنة أن يكون هناك جدول يرفق بالقانون وتصنف الانجازات، علمية أدبية أمنية مجال براءات الإختراع منجز كبير وأصبحت سمعة للبلد، أقترح أن يكون هناك جدول، أما بشكل عام المنجز كبير أعتقد هذا موضوع مفتوح وغير صحيح.

الموضوع الآخر من نفس المادة، يمنح أيضاً لرؤساء الدول والحكومات الأجنبية والمسؤولون فيها تقديراً لمكانتهم، رئيس دولة أو رئيس حكومة مميز أوروبي أو افريقي أو أسيوي هذا ما هي علاقته بمكانته؟ أنا أعتقد تضاف فقرة لهذا النص، ممن تعاون في تحقيق مصلحة معينة للشعب العراقي، وتصاغ بالشكل النهائي، كل رؤساء الحكومات محترمين لكن لبي فقط لمكانته في بلده، ونقرنها في مصلحة الشعب العراقي، توجد مصلحة تحقق تعاون أمني ومجال مكافحة الارهاب وتعاون علمي وتجاري واقتصادي أياً كان نوع هذا التعاون، لكي نكون واضحين ويستحق التكريم.

المادة (٤) تحت تسمية وسام الرافدين تحت تسمية وسام الوطن، أنا أرى تسمية وسام الوطن أشمل وتشمل الرافدين وغير الرافدين، والرافدين مع الأسف بدأن يجفن لكن العراق باقي، فلماذا نرفع الوطن ونبقي الرافدين، تسمية وسام الوطن أفضل من تسمية وسام الرافدين ووسام الرافدين ترتبط بحقب سابقة والكثير منا لا يستسيغها على الأقل فوسام الوطن وسام على صدر الجميع في العراق.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

بالنسبة الى التسمية هذا وسام يخص البلد وبالنتيجة التسمية يجب أن يكون لها دلالة تاريخية وجغرافية وتراثية واقتصادية ودلالة تخص البلد وعندما أقول وسام الوطن أي وطن؟ خاصة إذا أجنبي بالقانون يمنح الوسام أيضاً الأجنبي والأجنبي عندما يحمل هذا الوسام وسام الوطن، أي وطن؟ لو وسام العراق فنعم، فوسام الرافدين وعندما تسمع بلد الرافدين معناه يكون الموصوف واضح أنه هناك جنبة تاريخية وحضارية وجغرافية، وهذه هي الفكرة بالتسمية، وكذلك هذه التسمية كانت مذكورة بالقانون السابق الذي شرع عام ١٩٢٧ الملغي وكذلك عام ١٩٨٦ وهذه هي الفكرة والفلسفة من التسمية، والوطن تسمية عامة يشمل الأردن وأي بلد وهو وطن ولا توجد ميزة والموضوع ليس شمولي، ليس قضية وطن يشمل نهري دجلة والفرات حتى أقول قضية شاملة، أقترح تسمية أخرى لنقل الفراتين أو بلد الحضارات، تسمية لها دلالة للبلد.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الملاحظات تؤخذ للفقرتين القانونية ويتم مراجعة القانون قبل عرضه على المجلس.

- النائبة سروة محمد رشيد ميران زنكنه:-

تتكلم باللغة الكردية.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

في جلسة سابقة طلبنا من الرئاسة استضافة السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير الخارجية للوقوف على ملف المياه، هذا الملف خطر جداً ويعتبر موضوع إستراتيجي وللأسف لحد هذه اللحظة لم يتم استضافة المعنيين بالشأن المائي ولحد هذه اللحظة.

وفي نفس الجلسة في الموازنة التي صوتنا عليها كان هناك كل أبناء الشعب العراقي شارك في الزيارة الأربعينية بفعالية كبيرة في التفويج العكسي وحدث ما يحدث كل سنة وهو كثرة الأعداد وقلة الوصول الى العجلات، في موازنتنا أضفنا دوار الأمام الحسين وللأسف الشديد بعد وصول الجداول والقانون ونشره بالجريدة الرسمية رفع هذا المشروع وأردنا الوقوف كلجنة مالية لم نرفعه وبالجلسة تم التصويت على الجداول، وعندما نستفهم من وزارة المالية ووزير البلديات قال هذا غير موجود في الموازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

يوجد باب في قانون الموازنة أسمه المشاريع الأستراتيجية والتخصيصات المرصدة لتصرف الحكومة فيه، أعتقد قيمتها (٢) ترليون أو (١) ترليون بقى، ممكن يكون تأكيد منكم كلجنة مالية للحكومة للإهتمام بهذا المشروع والمشاريع الأخرى.

- النائب يوسف بعير علوان عبد علي الكلابي:-

الموضوع ذكر بالأسم، لماذا رفع بالأسم؟ كربلاء والزيارات المليونية لكل العراقيين وليس لها علاقة بسين أو صاد، والمشروع هو لكل العراقيين، تم رفعه أنا أريد ان أعلم من رفعه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كانت جملة مشاريع ذكرت أنه يتم التوصية الى وزارة الأسكان بالمضي بها وليس مشروع واحد ولم تعرض بسبب التداخلات الكثيرة التي حدثت بالفترة الأخيرة.

بما يتعلق بالاستضافة التأكيد على الحكومة وعلى ممثل الحكومة بحضور وزيري الخارجية ووزير الموارد المائية في جلسة الثلاثاء أو الخميس، يختارون أحد هذين اليومين.

- النائب بريار رشيد شريف محمد:-

لأكثر من شهرين ما بعد تشريع قانون الموازنة ونشرها في الجريدة الرسمية كلا الحكومتين الأقليم والمركز لديهم لجان مستمرة واجتماعات لإيجاد الآلية لتنفيذ بنود الموازنة بما يتعلق بحقوق الإقليم وألتزاماته لكن هذه اللجان لحد هذه اللحظة لو يتوصلوا الى حل وتعلقت الأجتماعات وبحسب الفقرة (٧) من المادة (١٣) من قانون الموازنة، نعلم بهذه المادة الطعن عليها وصدر بها القرار من المحكمة الاتحادية لكننا كممثلين عن المواطنين في أقليم كردستان نطالب من الرئيس ونائبيه تشكيل لجنة مؤقتة لمتابعة تنفيذ أحكام القانون من الموازنة بين الحكومتين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تم اجراء الازم في هذه الفقرة وتم تشكيل لجنة.

- النائب محمد راضي سلطان الزيادي:-

زار السيد رئيس الوزراء محافظة المثنى وانتفض لعدم وجود خدمات في مستشفى السماوة العام وأحب أن اذكر هذه القضية أمام أنظار مجلس النواب ولجنة الصحة والبيئة، اليوم في مستشفى السماوة لا يوجد مغذي ولا يوجد خيوط للعمليات الجراحية ولا توجد أبسط مقومات الطوارئ الموجودة في محافظة المثنى، لذا نسترعي السيد رئيس المجلس بتدخل لجنة الصحة والبيئة للوقوف على الخدمات في محافظة المثنى الصحية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لجنة الصحة اتخاذ الازم واعلام المجلس بتقرير خلال الأسبوع القادم.

ترفع الجلسة الى يوم الأثنين الساعة الواحدة ظهراً.

رفعت الجلسة الساعة (٥:٣٠) عصراً

****

****

****

***

**

*